

١- ماهي عمليات غسل الأموال؟

هي العمليات التي يقوم من خلالها المجرمون بإضفاء صفة المشروعية على المتحصلات الناتجة عن نشاطات إجرامية.

٢- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب من عمليات غسل الأموال؟

جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم، وتساهم عمليات غسل الأموال في خلق فجوة اقتصادية واجتماعية بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر.

٣- ماهي الآثار الاقتصادية المحتملة من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني؟

قد تؤدي عمليات غسل الأموال في أي دولة إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تسببه من ارتفاع معدلات التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع مستويات الأسعار.

٤- ماهي أبرز أساليب غسل الأموال؟ وماذا يجب على الفرد فعله لتجنب استغلاله في تمرير عمليات غسل الأموال؟

التحويلات المالية هي من أبرز القنوات التي يتم استغلالها في تمرير عمليات غسل الأموال، لذا يجب الحذر عند طلب شخص ما تحويل مبلغ مالي من حسابك إلى شخص غير معروف بأي حجة كانت، حيث قد يكون هذا الشخص مشتبهاً فيه لدى الأجهزة المعنية. لذا احذر من تحويل أموال إلى أشخاص غير معروفين، فقد يكون ذلك مساهمة في تمرير عملية متصلة بغسل أموال.

٥- كيف تتم عمليات غسل الأموال؟

عمليات غسل الأموال تتم بواسطة طرق معقدة منها استغلال خدمات ومنتجات المؤسسات المالية وغير المالية، وقد يكون الفرد عرضة لها بسبب الثقة المفرطة من تمكين غاسلي الأموال من استخدامها.

٦- هل عمليات غسل الأموال مقصورةً على العمليات النقدية؟

المال المراد إخفاء أصل حقيقته (غسله) ليس مقصوراً على النقد، بل يشمل الأصول والممتلكات والموارد الاقتصادية أيّاً كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها، لذا يتجه غاسلو الأموال إلى بيع الأصول ذات المصادر غير المشروعة بأسعار أقل من سعرها الحقيقي، وهو ما يلحق الضرر بالمنافسة الشريفة ويؤثر سلباً في الأنشطة التجارية الأخرى.

٧- كيف تنشأ جريمة غسل الأموال؟

تنشأ جريمة غسل الأموال نتيجة للرغبة في إخفاء صفة المشروعية على الأموال التي نتجت عن الجرائم الأصلية والتي تشمل جميع الأفعال المجرّمة المرتكبة داخل المملكة أو خارجها.

٨- هل هناك مسائلة قانونية في حال استلام وإيداع أموال مجهولة الحساب البنكي؟

يجب على الفرد الحذر من أي طلب يتعلق باستلام أموال نقدية لإيداعها في حسابه بغرض تجزئتها وتحويلها إلى عدة أشخاص، فقد يكون عرضة للعقوبة لاحتمال ضلوعه في عملية غسل أموال، كما أن استلام مبالغ نقدية من شخص معلوم لإيداعها في حساب شخص غير معروف قد يعرضه للمساءلة، فقد يكون المال المراد إيداعه من مصدر غير مشروع.

٩- ما الواجب تجاه الطرق والأساليب الأخرى التي يتم من خلالها استغلال الفرد في تمرير عمليات غسل الأموال؟

لا تمنح أطرافاً أخرى فرصة لاستغلال الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها لك المؤسسة المالية، إذ إن التهاون في ذلك يساهم في إخفاء المستفيد الحقيقي، ويساعد في تمكين بعض المجرمين من التخفي خلف اسمك في القيام بعملياتهم غير المشروعة.

١٠- ما هي عقوبة مرتكب جريمة غسل الأموال؟

يعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال وبالسجن لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة أو بكلتا العقوبتين وفق ما حددته الأنظمة المرعية، ويمنع السعودي المحكوم عليه بعقوبة السجن في جريمة غسل الأموال من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لمدة السجن المحكوم عليه بها.

١١- هل هناك أهمية للإفصاح للمؤسسات المالية عن المصدر الحقيقي للأموال؟

نعم، من الضروري الإفصاح عن المصدر الحقيقي للأموال والغرض الفعلي من العملية عند التعامل مع المؤسسات المالية، حيث إن عدم صحة البيانات قد يعرض الفرد للمساءلة.

١٢- كيف تساهم إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حماية استقرار النظام المالي في المملكة؟

من خلال وضع وتطوير السياسات والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليها، وتعزيز التزام القطاع المالي بها. ويتمثل دور الإدارة فيما يلي:

مهام ومسئوليات سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- متابعة ودراسة الممارسات والمعايير الدولية والتنظيمية المتعلقة بالالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- صياغة وتطوير السياسات والمعايير المتعلقة بالالتزام (المبادئ العشرة الصادرة عن لجنة بازل) وبمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعميمها على المؤسسات المالية المعنية.
- التعاون مع الجهات المختصة الأخرى في المناقشات المحلية المتعلقة بسياسات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة الموضوعات التي تتطلب التعاون المشترك بين كافة الجهات والمنظمات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مهام ومسئوليات الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتبع إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أفضل الممارسات والمعايير الدولية والتنظيمية للإشراف على القطاع المالي، مثل:

- استخدام نموذج التقييم على أساس المخاطر) مؤشرات المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لإجراء تقييم المخاطر.
- تحليل مؤشرات المخاطر.
- تحديث تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القيام بالزيارات التفتيشية للمؤسسات المالية.
- مراقبة وتعزيز التزام القطاع المالي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من فاعلية وشفافية التطبيق.

١٣- كيف يتم التحقق من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

يتم التحقق من التزام المؤسسات المالية من خلال الفحص المكتبي والفحص الميداني والأدوات التحليلية المتاحة الأخرى، للتأكد من فاعلية تطبيقها للمتطلبات وتعزيز التزام القطاع المالي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودليل الالتزام بالأنظمة والتحقق من فاعلية وشفافية التطبيق للتأكد من التالي:

- تطبيق مواضيع تنظيم الالتزام ومخاطره.
- إعداد البرامج والأدلة التي تحقق تطبيق الأنظمة والتعليمات.

- تقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام للأنشطة والمنتجات والخدمات.
- معالجة أو متابعة تصحيح الملاحظات والمخالفات الناشئة.
- المساعدة في تقييم مستوى التزام البنوك العاملة في المملكة بسياسات الالتزام وسياسة قبول العميل وسياسة مبدأ اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحليل تقارير الالتزام الدورية والسنوية التي تطلبها المؤسسة في شأن الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد تقارير بشأن نتائجها.